تَرْجِيْحَاتُ الحَاكِمِ الجشمِي في تفسِيرِهِ (التَّهذِيبِ في التَّفْسْيرِ) سُورتا الفاتحةِ والبقرةِ أنْمُوذَجًا

سنان عبد الله مجمل سليمان
كلية التربية بالمحويت – جامعة صنعاء
Senanabdullah384@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i03.328

الملخص

يعرضُ هذا البحث مفهومَي الترجيح والاختيار، ثم يستعرضُ صِيغ ووجوه الترجيح والاختيار عند الحاكم الجشمي التي استعملها في تفسيره، والتعرُّض باختصار بالتعريف بالمؤلِّف وتفسيره (التهذيب)، كما يهدف البحث إلى تحقيق عدة أمور، من أهمها: بيان مدى عناية الحاكم الجشمي بقواعد الترجيح في تفسيره، كما تكمن أهميته أيضًا في تقييم منهج الحاكم الجشمي في الترجيح بين الأقوال من خلال تفسيره التهذيب، وأما المنهج الذي اتبعه الباحث فهو المنهج الاستقرائي التحليلي، وأخيرًا خُتِمَ البحثُ بخاتمةٍ تضمَّنت أهم النتائج والتوصيات التي توصَّلتُ إليها في بحثي هذا، ومن أهمها: أنَّ الترجيح لا يكون إلا عند ورود أكثر من قول في تفسير الآية أو بيان المراد منها، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي أفدت منها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: التَّرجيحات، الاختيار، الحاكم الجشمي، التفسير.

Abstract

This research presents the concepts of weighting and choice, and then reviews the formulas and aspects of weighting and choice at Al-Hakim Al-Jashmi that he used in his interpretation, and briefly defining the author and his interpretation (Al-Tahtheeb). It is also important In evaluating Al-Hakim Al-Jashmi approach to weighting between sayings through his interpretation of Al-Tahtheeb, and the approach followed by the researcher is the inductive-analytical approach, and finally the research was concluded with a conclusion that included the most important results and recommendations that I reached in this research, the most important of which is: The weighting is only when more From a saying in the interpretation of the verse or an explanation of what is meant by it, then a list of the sources and references that I have benefited from in this research.
Keywords: weighting, choice, Al-Hakim Al-Jashmi, interpretation.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد الصَّادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن موضوع الترجيح عامة، والترجيح في التفسير خاصة من الموضوعات المهمَّة؛ فهو يبيِّن الفصل بين الأقوال حال تعدُّدِها، وكثرتها، فبالترجيح يستطيع الباحث أو القارئ أن يعرف صحيح القول من ضعيفه، وإن المُطالع لتفسير الحاكم الجشمي – رحمه الله – يلاحظ أن الحاكم الجشمي قد أودع فيه الكثير من الاختيارات والترجيحات، سواء أكان ذلك في المادة أم في المنهج؛ فبذلك استحق هذا التفسير استخلاص هذه الترجيحات من صِيَغٍ ووجوه، وإبرازها أمام الدارسين، ولهذا السبب أحببت أن أقدِّم شيئًا يسيرًا في بحثي الموسوم: بـ«**ترجيحات الحاكم الجشمي في تفسيره (التهذيب في التفسير) سورتا الفاتحة والبقرة أُنموذجًا**» خدمة لكتاب الله تعالى، وتقرُّبًا إلى الله، كما أني لا أدَّعي فيه الكمال والشمول، ولكني أسأل من الله التوفيق والسَّداد فيما أصبو إليه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

1- إبراز عَلَمٍ من أعلام القرن الخامس الهجري، وبيان مكانته العلمية وذلك من خلال ترجيحاته في تفسيره.

2- بيان مدى عناية الحاكم الجشمي بقواعد الترجيح في تفسيره، خاصَّة إنه -إضافة إلى كونه مفسِّرًا- فقيه ومتكلِّم ومحدِّث.

3- تقييم منهج الحاكم الجشمي في الترجيح بين الأقوال من خلال تفسيره التهذيب.

أسباب اختيار البحث:

1-أهمية ترجيحات الحاكم الجشمي في التفسير، مع ذكره في الأعم الأغلب لوجوه الترجيح، واعتماده على قواعد وضوابط تؤيد ما يختاره ويرجِّحه، مع التعليل لذلك إلا فيما ندر.

2- أن ما يرجِّحه الحاكم الجشمي من أقوال المفسِّرين في المعنى المراد من الآية يُكسِبُ الباحث استفادة، مع ممارسته على حسن التعامل مع الخلاف بين الأقوال والترجيح بينها.

3- وقع اختياري واقتصاري على سورتي الفاتحة والبقرة أُنموذجًا؛ كونهما الأوليتين في المصحف الشريف، وبعد ذلك ختمتُ البحثَ بخاتمةٍ بيَّنتُ فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصَّلتُ إليها في بحثي هذا، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي أفدت منها في هذا البحث.

المبحث الأول:

وفيه التعريف بالمؤلِّف وتفسيره(التهذيب في التفسير).

واختصارًا للبحث كمًّا وكيفًا؛ إذ أنوي نشره في مجلة علمية محكَّمة.

المنهج المتَّبع في كتابة البحث:

اتَّبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي ترجيحات الحاكم الجشمي في تفسيره؟ ويتفرع من ذلك مجموعة من التساؤلات يتضمنها البحث، وهي على النحو التالي:

ما تعريف الترجيح لغة واصطلاحًا؟

ما هي صيغ الترجيح التي استخدمها الحاكم الجشمي في تفسيره في سورتي الفاتحة والبقرة؟

ما هي وجوه الترجيح التي استخدمها الحاكم الجشمي في تفسيره في سورتي الفاتحة والبقرة؟

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقصاء لم أطَّلع على أي دراسة سابقة لهذا الموضوع، أو حتى لجانب من جوانبه فيما يخص الترجيح عند الحاكم الجشمي.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يُقسَّم إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي: المقدمة وقد اشتملت على أهداف البحث، وأسباب اختياره، والمنهج المتَّبع في كتابته، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وهيكل البحث.

أما المبحث الأول فتحدَّثتُ فيه مُختصِرًا عن التعريف بالمؤلِّف وتفسيره(التهذيب في التفسير)، ومهوم الترجيح والاختيار، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف(حياته الشخصية والعلمية):

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (التهذيب في التفسير).

المطلب الثالث: مفهوم الترجيح والاختيار.

المبحث الثاني: ترجيحات الحاكم الجشمي في تفسيره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صيغ الترجيح والاختيار عند الحاكم الجشمي.

المطلب الثاني: وجوه الترجيح والاختيار عند الحاكم الجشمي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف(حياته الشخصية والعلمية):

1- حياته الشخصية:

أ- اسمه ونسبه: هو الإمام الحاكم أبو سعد المحسِّن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي، مفسرٌ عالم بالأصول والكلام، حنفيُّ المذهب، معتزلي ثم زيدي العقيدة، ينتهي

نسبه إلى الأمير محمد بن خليفة بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، وبيهق(الحموي،1995، 537/1) أكبر مدينة في خراسان (البيهقي، 2004، 57/1).(المؤيد بالله، 200، 307/2).(الزركلي،2002، 289/5).(الأدنروي، 1997، ص237)، كان حنفيًا، وانتقل إلى مذهب الزيدية(الشهرستاني،1993، 154/1). (الحموي،1995، 350/2).

ب- كنيته:

أما كنيته فهي «أبو سعد» على الأرجح، و قيل: «أبو سعيد»(البيهقي، 2004، 57/1)، أما «الحاكم» فلقبٌ غلب عليه كما يُقال؛ لأنه لم يهمله أحدٌ ممن ترجموا له (السروي، ص68).

ج- ولادته ونشأته: وُلِدَ الحاكم الجشمي بـ(جشم)(الحموي،1995، 141/2)، في شهر رمضان سنة: 413هـ، كما كانت نشأته بإقليم خُراسان، وإن كانت المصادر التي بين أيدينا لم تسعفنا ببيان كيف نشأ الحاكم الجشمي أو شيء من هذا القبيل، إلا أنه يترجَّح لنا أنه نشأ نشأة كريمة لائقة نسبًا وأسرةً، ثم بعد ذلك انتقل الحاكم الجشمي من بلدة(جشم) إلى مكة المكرمة، ومات بها سنة:(494هـ)(زرزور، ص68).

د- وفاته: توفيَّ رحمه الله مقتولًا بمكة المكرمة في الثالث من شهر رجب سنة:494هـ (المرتضى، 32/1).(كحالة،1993، 310/5).

2- حياته العلمية:

أ- شيوخه:

تتلمذ الحاكم الجشمي -رحمه الله- على عدد من المشايخ والعلماء المشهورين في عصره، كما أكثر الأخذ من المعتزلة تلامذة القاضي عبد الجبار ومن أخذ عنهم، ومن هؤلاء المشايخ الذين تتلمذ على أيديهم وأخذ عنهم:

*الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري ت(433هـ)، قرأ عليه الكلام وأصول الفقه(المرتضى،32/1).(الجشمي، ص27-28).(زرزور، ص78-79).

*أبو الحسن علي بن عبدالله النيسابوري ت(457هـ)، بعد وفاة شيخه أبو حامد اتَّجه إلى شيخه أبي الحسن علي بن عبدالله النيسابوري الأصل البيهقي الموطن، أخذ عنه أصول الفقه والتفسير (الجشمي، ص27-28).(زرزور، ص78-79).

* الشيخ أبو محمد عبدالله بن الحسين الناصحي ت(447هـ)، لقَّبه الجشمي بـ«قاضي القضاة»، قال الحاكم: "قرأت عليه أصول محمد بن الحسن، والجامع، والزيادات، ومسائل الحساب" (الحنفي، 1988، 306-305/2).(زرزور، ص 78-79).

وهناك العديد من المشايخ الذين أخذ عنهم الحاكم الجشمي وتلقى علومه على أيديهم.

ب- تلامذته: قال ابن القاسم: "وتلامذته كثير"، ولكنه لم يذكر منهم سوى:

* أحمد بن محمد بن إسحاق الخوارزمي.

*علي بن محمد بن إسحاق الخوارزمي.

*ولده محمد بن المُحسِّن الذي سمع من أبيه سنة (452هـ).

*جار الله محمود الزمخشري (زرزور، ص 80).

ج- آثاره العلمية:

للحاكم الجشمي من المؤلفات الكثير في شتَّى مجالات العلوم كالتفسير والحديث والكلام والفقه والتاريخ وغيرها، وسنذكر هنا بعضًا من مؤلفاته، ومنها ما يلي:

مؤلفاته في التفسير، ومنها ما يلي:

-التهذيب في التفسير، الذي هو موضوع بحثنا هذا.

-تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين.

-التفسير المبسوط.

-التفسير الموجز.

ومن مؤلفاته في علم الكلام ما يلي:

-كتاب عيون المسائل.

-شرح عيون المسائل.

-رسالة إبليس إلى المجبرة.

-الرد على المجبرة.

ومن مؤلفاته في الحديث ما يلي:

-جلاء الأبصار في متون الأخبار.

ومن مؤلفاته في التاريخ ما يلي:

-كتاب السفينة (زرزور، ص 94-110).

وله العديد من المؤلفات غير ما ذكرنا، ولكن ليس المقام بسطها هنا نظرًا للاختصار.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب (التهذيب في التفسير):

يُعَدُّ كتاب التهذيب في التفسير من أفضل ما خطَّه الحاكمُ الجشميُّ من مؤلفاته الزاخرة، وأضخم أعماله العلمية التي خدم بها المكتبة الإسلامية عمومًا، والمكتبة القرآنية على وجه الخصوص، حيث بلغ عشرة مجلدات مطبوعة بتحقيق: عبد الرحمن بن سليمان السالمي، وطُبع بدار الكتاب المصري-القاهرة، واللبناني – بيروت، الطبعة الأولى للعام: 1441هـ/2019م.

إنَّ أبرز ما حفل به هذا الكتاب، تلك الطريقة الجديدة المتكاملة التي ضمَّت تبويبًا جديدًا، حيث بُوِّبَ تبويبًا موافِقًا لموضوعات علوم القرآن، كالقراءة، واللغة، والإعراب، والنظم، وأسباب النزول، والمعنى، والأحكام، هكذا بوَّب تفسيره، فكان يُضيف أحيانًا باب أسباب النزول إن كان

هناك سبب نزول للآية، ونقاطًا أخرى يراعيها لبعض الآيات كالنظم إن كان وجه ربط الآية بما قبلها مُشْكِلًا، وكذلك الأحكام إن كانت الآية تتناول بعض الأحكام الفقهية، هكذا جرى الحاكم الجشمي في تفسيره التهذيب على هذا الترتيب والتبويب، هذه هي طريقته العامة التي سلكها في تفسير الآية أو الآيات، فتفسيره مرتب كأي تفسير بحسب ترتيب سور المصحف مبتدئًا بسورة الفاتحة ومختتمًا بسورة الناس، إلا أنه امتاز بخطته وطريقته في تقسيم فقرات التفسير في الآية الواحدة أو مجموعة الآيات من السور الكبيرة.

كما تطرَّق في كل فقرة من تلك الفقرات الآنفة الذكر إلى الترجيح بين الأقوال والآراء الذي هو موضوعنا في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

قال عنه الأدنروي في طبقاته: "وهو تفسير جليل القدر، فسَّره بالقول وذكر التفسير أولًا، وبيَّن الأقوال، ثم ذكر القراءة، ثم اللغة، ثم الإعراب، ثم بين الأحكام، وهو في أربعة مجلدات"(الأدنروي،1997، ص237).

وقال عنه عمر رضا كحالة: "له التهذيب في التفسير في مجلدات"(كحالة،1993،187/8).

والسبب الذي دفعني للبحث ضمن هذا التفسير العظيم أنه لم يتطرَّق إليه أحد، أو كتب في هذا الموضوع أحد أيضًا؛ ولإبراز شخصية صاحب هذا التفسير.

المطلب الثالث: مفهوم الترجيح والاختيار

1- تعريف الترجيح في اللغة والاصطلاح

أ- تعريف الترجيح في اللغة:

الترجيح في اللغة مصدر رجَّح، والراء والجيم والحاء أصل واحد يدل على رزانة وزيادة، يُقال: رَجَحَ الشيء وهو رَاجِحٌ إذا رَزَن، وهو من الرُّجْحَان (ابن فارس،1979، 489/2).

والتَّرجيح في الاصطلاح: تقوية أحد الدليلين بوجه مُعتَبر، أو التقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين (المناوي،1990، ص95).

2- الترجيح في اصطلاح الأصوليين: يُعرَّف بأنه: "تقوية أحد الطريقين على الآخر، فيُعلم الأقوى فيُعمل به، ويُطرَح الآخر"(الرازي، 1992، 397/5). ويعرِّفه الآمدي بأنه: "اقتران أحد الصَّالِحَيْنِ للدِّلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يُوجب العمل به وإهمال الآخر"(الآمدي، 2003، 239/4).

أما الترجيح في اصطلاح المفسرين: فليس للترجيح عندهم حدٌّ أو تعريف مُتَّفقٌ عليه، ولم يرَ الباحث من ذكر له تعريفًا من المتقدمين، واستعمالهم للترجيح في تفاسيرهم هو دليل على توسُّعِهم في إطلاقه، فهو عندهم يشمل كلَّ تقديم قولٍ على آخر.

2-: تعريف الاختيار في اللغة والاصطلاح

1-: تعريف الاختيار في اللغة: للاختيار في اللغة جملة من التعاريف، نورد منها ما يلي: يقول ابن فارس: "الاختيار لغةً: مصدر اختار يختار، والخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يُحمل عليه. والخيرة: الخيار. والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك الخيار: الاسم من الاختيار، وهو طلب خير الأمرين"(ابن فارس،1979، 232/2)

ويقول ابن منظور: "خار الشيء واختاره: انتقاه" (ابن منظور، 265/4). ويقول الجوهري: "الاختيار: الاصطفاء، وكذلك التَّخَيُّر"(الجوهري،1987، 653/2).

والاختيارُ: "طلب ما هو خير وفعله، وقد يقال لما يراه الإنسان خيرًا، وإن لم يكن خيرًا، وقوله تعالى: (ﮪ ے ۓ ﮫ ﮬ) (سورة الدخان الآية: 32)، يصح أن يكون إشارة إلى إيجاده تعالى إيَّاهم خيرًا، وأن يكون إشارة إلى تقديمهم على غيرهم، والاختيار: أخذ ما يراه خيرًا، والمُختار: قد يُقال للفاعل والمفعول (الأصفهاني، ص160-161).

ويُعرِّفه زكريا الأنصاري(الزركلي،2002،46/3)، بأنه: "الميلُ إلى ما يُراد ويُرتضى" (الأنصاري، 1991، ص 69).

قال ابن تيمية –رحمه الله: "والاختيار في لغة الْقرآن يُرَاد به التَّفْضِيل والانتقاء والاصطفاء كما قال تعالى: (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ) "(سورة طه الآية: 13).(ابن تيمية، 2001، 137/1). وقيل: الاختيار في اللغة: "ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره"(التهانوي، 1996، ص 415).

وعرَّفه الدكتور/نبيل آل إسماعيل بأنه: "الصورة أو الوجه الذي يختاره القارئ من بين مروياته، أو الراوي من بين مسموعاته، أو الآخذ عن الراوي من بين محفوظاته، وكل واحد منهم مجتهد في اختياره"(إبراهيم آل إسماعيل، 2000، ص31).

2- تعريف الاختيار في الاصطلاح:

وتعريف الاختيار في الاصطلاح لا يختلف عنه كثيرًا في اللغة؛ وأكثر من يستعمل الاختيار كمصطلح له مدلوله العلمي علماء القراءات؛ فالاختيار عندهم يُراد به: ملازمة إمام مُعتبر وجهًا أو أكثر من القراءات؛ فيُنسَبُ إليه على وجه الشُّهرة والمداومة لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد (الدوسري، 2004، ص22).

وفي تفسير الإمام الرازي، الاختيار: "هو أخذ الخير من أمرين، والأمران اللذان يقع فيها الاختيار في الظاهر لا يكون للمختار أولًا ميل إلى أحدهما، ثم يتفكَّر ويتروى، ويأخذ ما يغلبه نظره على الآخر"(الرازي،1981، 154/29).

3- تعريف الاختيار في اصطلاح المفسرين:

أما الاختيار في اصطلاح المفسرين فلم يرَ الباحث من حرره من المتقدمين، واستعمال المفسرين له يدل على أنه بمعنى الترجيح، حيث يستعملونه في ترجيح قول على آخر، سواء على وجه التقديم واختيار الأولى أم على وجه تصحيح القول المرجَّح، ورد القول الآخر. وقال ابن عاشور: "والاختيار: تكلُّفُ طلب ما هو خير"(ابن عاشور،1984، 198/16).

والأنسب والأولى في تعريف الاختيار أن يُقال والله أعلم: هو تقديم أحد الأقوال المقبولة في تفسير الآية لسببٍ مُعتبَر.

المبحث الثاني ترجيحات الحاكم الجشمي في تفسيره

المطلب الأول: صيغ الترجيح والاختيار عند الحاكم الجشمي:

إنَّ قوَّة القول ورُجحانَه عند أيِّ مفسِّر تظهر جليَّة عند ذكره لصيغة من صِيغ الترجيح والاختيار للقول الذي يختاره، ومن خلال البحث والدارسة لتفسير الحاكم الجشمي- رحمه الله- تبيَّن للباحث أنه استخدم صِيغًا عديدةً سلكها في ترجيحه واختياره للأقوال في تفسيره(التهذيب في التفسير) كانت على مراتب مختلفة في بيان قوَّة القول وضعف المُخالف، ومن تلك الصِيغ على سبيل المثال: الأصح، والصَّحيح، والحَسَن، والصَّواب، والأظهر، والظَّاهر، والأصل، والأولى، والأوضح، والأقرب، والأكثر، والأجود، والجائز، والاختيار، والأحسن، والوجْه، والأوجَه، والأفصح.

فاستعمال صيغة الترجيح والاختيار بطريقة صحيحة واختيار المناسب منها مسألة ينبغي على الباحث في هذا المجال الاهتمام بها اهتمامًا كبيرًا؛ لأنه يبني على هذه الصِّيَغِ واختيارِها أحكامًا لها تأثيرها في تفسير وبيان معنى كلام الله جلَّ وعلا، بينما يترتب عليها الحكم على أقوال قد نُقلت عن أئمة مُعتبَرين.

فلكل صيغةٍ من صِيَغِ الترجيح والاختيار دلالة خاصة بها، فلا تُستعمل صيغة في غير ما وُضِعتْ له، أو أن تُستعمل في موضع وهناك صيغة أنسب منها، أو أكثر دلالة على المقصود.

ومن صِيَغِ الترجيح والاختيار التي استعملها الحاكم الجشمي في تفسيره (التهذيب في التفسير) ما يأتي:

1- الصحيح: وذلك عند قوله تعالى: (ه ه ه ه ه ه ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ) (سورة البقرة الآية: 34)، حيث قال: "وإبليس قيل: اسم أعجميٌّ مُعرَّب؛ ولذلك تُرِكَ صرفه، عن الزجاج وجماعة من النحاة، وقيل: هو من الإبلاس، ثم جاء بصيغة الترجيح هنا فقال: والأول الصحيح، وهو أنه أسم أعجميٌّ عُرِّبَ وتُرِكَ صرفه"(الجشمي، 2019، 327/1-328).

2- الأصح: وذلك عند تفسيره وبيانه للبسملة في سورة الفاتحة عند قوله تعالى: (ٱ ب ب ٻ ٻ) (سورة الفاتحة الآية: 1)، حيث قال: "اسم قيل: مشتق من السُّمو، وهو الارتفاع، وقيل: من السِّمة، والأول أصح"(الجشمي، 2019، 200/1).

3- الوَجْه: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ڃ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ)(سورة البقرة الآية: 41)، فعند ذكره للأقوال في المراد بقوله: (ڃ ڄ ڄ)، حيث قال: "قيل: جاء موافقًا لما تقدَّم الإخبار به في كتبهم، فهو حُجَّة عليهم، وقيل: يُصدِّق التوراة والإنجيل، والأول الوَجْه" (الجشمي، 2019، 353/1).

4- الأوْجَه: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ)(سورة البقرة الآية: 102)، ذكر الحاكم أقوالًا في المراد بـ« ب»، حيث قال: "قيل: شياطين الجن، وقيل: شياطين الإنس والجن عن أبي علي، وقيل: شياطين الإنس، وهو الأوْجَه"(الجشمي، 2019، 521/1).

5- الاختيار: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ڈ ڈ ڈ ڈ ژ)(سورة البقرة الآية: 96)، حيث ذكر اختلاف القراءات في هذه الآية، فقال: "قرأ يعقوب: « تَعْمَلُوْن» بالتاء على الخِطَاب، والباقون: بالياء «يَعْمَلُوْنَ»، وهو الاختيار"(الجشمي، 2019، 502/1).

6- الأقرب: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ۋ ۉ ې ې) (سورة البقرة الآية: 118)، في المراد بهذه الآية ذكر الحاكم الجشمي أقوالًا، حيث قال: "قيل: النصارى، عن مجاهد، وقيل: اليهود، عن ابن عباس، وقيل: مشركو العرب، عن الحسن وقتادة والأصم وأبي علي، وهو الأقرب"(الجشمي، 2019، 567/1).

وأيضًا عن قوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ)(سورة البقرة الآية 147)، ذكر الحاكم في المراد بقوله:«ڤ»، حيث قال: "يعني من الشَّاكِّين، قيل: لا تكن من الشَّاكِّين أن من تقدَّم ذكرهم علموا صحة نُبُوَّتِكَ وأمر القبلة، وأنهم عاندوا وكتموا عن الحسن وابن زيد وأبي علي، وقيل: من الشَّاكِّين في أمر القبلة، وقيل: في صحة نُبُوَّتِكَ، وهو الأقرب"(الجشمي، 2019، 637/1).

7- الأظهر: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:(ں ڻ ڻ ڻ)(سورة البقرة الآية 166)، في المراد بهذه الآية ذكر الحاكم الجشمي عدة أقوال فرجَّح منها القول الأول، فقال: "قيل: القادة والرؤساء من مشركي الإنس عن قتادة والربيع وعطاء، وقيل: هم الشياطين الذين اتُّبِعُوا بالوسوسة من الجن عن السُّدِّي، وقيل: شياطين الإنس والجن، وقيل: من كانوا يدعونه شريكًا وإلهًا،

عـن أبـي مسـلم، والأظهـر هـو الأول"(الجشـمي، 2019، 697/1).

8- الظَّاهر: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ڈ ڈ)(سورة البقرة الآية:165)، ذكر الحاكم الجشمي في المراد بقوله: « ڈ ڈ» ثلاثة أقوال، وبعد أن ذكر الثلاثة الأقوال، نجده رجَّح القول الأول بقوله: "والأول هو الظَّاهر"(الجشمي، 2019، 693/1).

9- الصَّواب: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ٻ ٻ ٹ ٹ)(سورة البقرة الآية: 30)، ذكر الحاكم الجشمي قولين في (ألف) قوله: « ٻ»، حيث قال: "ويُقال: ما الألف في قوله: «ٻ ٻ»؟، قلنا: ألف إيجاب، عن أبي عبيدة والزجاج، ...، إلى أن قال: والصَّواب هو الثاني"(الجشمي، 2019، 311/1).

10- الأَوْلَى: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ي ي ٻ ٻ)(سورة البقرة الآية: 269)، ذكر الحاكم الجشمي في المراد بالحكمة في قوله: « ي ي» عدة أقوال، ثم بعد ذلك نجده رجَّح أن المراد بالحكمة حملها على جميع ما ذُكِرَ من الأقوال، حيث قال: " والأولى حمله على الجميع"(الجشمي، 2019، 1042/2).

11- الأَجْوَد: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ٹ ٹ)(سورة البقرة الآية:246)، ذكر الحاكم الجشمي قراءتين في قوله: « ٹ»، فبعد أن ذكر القراءتين بفتح السين وكسرها، رجَّح قراءة الفتح، حيث قال: "والأجود الفتح، وهو الأكثر"(الجشمي، 2019، 976/2).

12- الأحسن: وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ڤ)(سورة الفاتحة الآية: 6)، بعد أن ذكر الحاكم الجشمي الأقوال في المراد بهذه الآية، نجده رجَّح القول الأول، بقوله: "والأحسن هو الأول"(الجشمي، 2019، 214/1).

كما كانت للحاكم الجشمي ترجيحات صريحة بصيغ مختلفة كالسَّالفة الذكر، له أيضًا ترجيحات ضمنية تُفهم من خلال تركيب العبارة، وترتيب الكلام، فعلى سبيل المثال: يذكر القول الأول، ثم يسرد الأقوال الأخرى بصيغة التمريض(قيل)، مما يوحي بترجيحه للقول الأول، ومن أمثلة ذلك على سبيل الاستقصاء لا الحصر ما يلي:

ما نجده عند تفسيره لقوله تعالى: (ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ) (سورة البقرة الآية: 77)، ذكر الحاكم الجشمي في معرض حديثه عن تفسير هذه الآية أقوالًا في المراد بقوله: «ٱ ٻ»، فذكر القول الأول ثم أتبعه بقية الأقوال بصيغة التمريض(قيل) مما يوحي بترجيحه للقول الأول، حيث قال: "يعني اليهود عند أكثر المفسرين، وقيل: يعني المنافقين، عن أبي علي، ...إلخ"(الجشمي، 2019، 448/1).

المطلب الثاني: وجوه الترجيح والاختيار عند الحاكم الجشمي:

إنَّ من وجوه الترجيح والاختيار التي استعملها الحاكم الجشمي – رحمه الله – في تفسيره ما يلي:

1- الترجيح بالنظائر:

والمقصود به الترجيح بالنظائر القرآنية، وهو تفسير بعض القرآن ببعض، فإذا دلَّ موضع من القرآن على المراد بموضع آخر حملناه عليه، ورجَّحنا القول بذلك على غيره من الأقوال(ابن جزي، 1995، 12/1-13)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا الوجه من الترجيح في تفسيره، ومن أمثلة ذلك ما نجده عند تفسيره لقوله تعالى: (ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک)(سورة البقرة الآية: 284)، قال الحاكم الجشمي: "قيل: يغفر للتائب وأصحاب الصغائر، ويعذِّبُ المُصرّين وأصحاب الكبائر، وقيل: يعذِّبُ الكافرين ويغفر للمؤمنين، والأول الوَجْه؛ لقوله تعالى: (گ گ گ گ ڳ ڳ)"(سورة النساء الآية: 31).(الجشمي، 2019، 1085/2).

2- الترجيح بالقراءات القرآنية:

إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردُّها أو ردُّ معناها وهي بمنزلة آية مستقلة(الحربي، 1996، 89/1)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا الوجه من الترجيح في تفسيره، ومن ذلك على سبيل المثال ما نجده عند تفسيره لقوله تعالى: (ج چ چ چ چ)(سورة البقرة الآية: 26)، حيث قال الحاكم الجشمي: "قرأ ابن كثير في رواية شبل «يستحي» بياء واحدة، والباقون بياءين، وهو الاختيار؛ لأنه الأصل، ولأن أكثر القراء عليه"(الجشمي، 2019، 294/1).

3- الترجيح بالحديث النبوي:

إذا ثبت الحديث، وكان في معنى أحد الأقوال، فهو مُرجِّحٌ له على ما خالفه (الحربي،1996،206/1)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا الوجه من الترجيح في تفسيره، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: (ۆ ي ٻ ٻ)(سورة البقرة الآية: 125)، ذكر الحاكم الجشمي خمسة أقوال في المراد بقوله: « ۆ ي ٻ ٻ»، فبعد أن سرد تلك الأقوال نجده رجَّح منها القول الخامس بقوله: "وهو أوجه؛ لأن مقام إبراهيم إذا أُطلِقَ فلا يُفهم إلا ذلك، ولحديث عمر"(صحيح البخاري، 1442،89/1).(الجشمي، 2019، 582/1-583).

4- الترجيح بسياق الكلام في الإعراب:

يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسِّياق والموافقة لأدلة الشرع(الحربي، 206/1)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا الوجه من الترجيح في تفسيره، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

ما نجده عند تفسيره لقوله تعالى: (ڳ ں ڻ ڻ)(سورة البقرة الآية:86)، قال الحاكم الجشمي في إعراب قوله: « ں ں»:"يُقال: لمَ دخلت الفاء في قوله: « ں ں»؟، قلنا فيه قولان: أحدهما العطف على «اشتروا»، فتكون في صلة «الذين»، والقول الآخر بمعنى جواب الأمر كقولك: أولئك الضُّلالُ فلا

خير فيهم، كأنك قلت: أتيتهم فلا خير فيهم، والأول أوجه؛ لأنه على سياقة الكلام من غير حذف ولا إخلال".

5- الترجيح بالاشتقاق وأصل الكلمة:

القول الذي يُؤيّده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتصريف الكلمة (الحربي، 511/1)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا الوجه من الترجيح في تفسيره، ومن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: وذلك عند تفسيره وبيانه للبسملة في سورة الفاتحة عند قوله تعالى: (ٱ ٻ ٻ ٻ)(سورة الفاتحة الآية: 1)، حيث قال: "اسم قيل: مشتق من السُّمو، وهو الارتفاع، وقيل: من السِّمَة، والأول أصح"(الجشمي، 2019، 200/1).

6- الترجيح بعموم اللفظ لا بخصوص السبب:

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(الحربي، 545/1)، فقد اعتنى الحاكم الجشمي الترجيح بهذه القاعدة كثيرًا في تفسيره، والمثال على ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: (ي ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ)(سورة البقرة الآية: 196)، ذكر الحاكم الجشمي بعد سبب نزول هذه الآية ما نصه: "...، واختلفوا، فقيل: إنه في المُحصِر خاصَّة، وقيل بل في كل مُحرِم، وهو الصحيح، وإنما المُعتبَر بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ ولأنه تقدَّم ذكر الحج والعمرة كما تقدَّم ذكر الإحصار، فحمله على الجميع أولى"(الجشمي، 2019، 808/1).

7- الترجيح بأقوال السلف:

تفسير السَّلَف وفهمهم لنصوص الوحي مُقدَّم على غيرهم، فإن أقوال السَّلف في التفسير مُقدَّم على أقوال غيرهم، بل إنها مُعتبَرة في ترجيح قولٍ على قول؛ لأن تفسير السَّلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم(الحربي، 271/1)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا الوجه من الترجيح في تفسيره، ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: (ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ)(سورة البقرة الآية: 178)، حيث ذكر الحاكم الجشمي في المراد بقوله تعالى: « ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ» عدة أقوال، ثم بعد ذلك نجده رجَّح القول الثاني منها وهو المرويُّ عن: ابن عباس والحسن وأنس ومجاهد والضَّحَّاك وأبي علي بقوله: "وهذا أوْجَه"(الجشمي، 2019، 777/1).

8- الترجيح بحمل اللفظ على العموم:

والعام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، وقيل: هو اللفظ المتناول، والعموم: تناول اللفظ لما يصلح له(الشوكاني، 2000، 507/1).

كما يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص، إذا اختلفت أقوال المفسّرين في تفسير آية من كتاب الله تعالى، فمنهم من يحملها على عموم ألفاظها، ومنهم من يُخصِّصُها ويقصرُها على بعض أفراد العموم، فالصَّواب هو حملها على العموم(الحربي، 527/1)، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا كثيرًا في تفسيره، ومن ذلك ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: (ﮒ ﮓ ﮔ)(سورة البقرة الآية: 80)، قال الحاكم الجشمي في المراد بقوله: « ﮒ ﮓ ﮔ»: "واختلفوا في السيئة فقيل: من الشرك، عن مجاهد، وقيل: الذنوب التي وُعِدَ عليها النار، عن السُّدِّي، وهو الوجه؛ لعموم اللفظ"(الجشمي، 2019، 458/1).

9- الترجيح باللغة والشِّعْر:

يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشَّاذّ والضعيف والمنكر، وقد اعتنى الحاكم الجشمي بهذا لوجه من الترجيح كثيرًا في تفسيره، ومن أمثلة ما رجَّح بالشِّعْرِ العربي :

ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ)(سورة البقرة الآية: 98)، وذلك عند ذكر الحاكم الجشمي للقراءات في قوله: « ﮣ»، فبعد أن ذكر القراءات فيها رجَّح من قرأ « ﮣ» بكسر الميم، وهي قراءة: أبي عمرو ويعقوب وحفص عن عاصم، فرجَّح القراءة مستدلًا بالشِّعر العربي، بقوله: "والاختيار «ميكال»؛ لأنه لغة أهل الحجاز، قال حسَّان بن ثابت(الزركلي،2002،175/2):

وَيَوْمَ بَدْرٍ لَقِيْنَاكُمْ لَنَا مَدَدٌ ... فِيْهِ مَعَ النَّصْرِ جِبْرِيْلٌ وَمِيْكَالُ"(ابن ثابت، 1994، ص203).(الجشمي، 2019، 509/1).

الخاتمة:

بعونٍ من الله وتوفيقٍ منه انتهيتُ من بحثي هذا بعد أن قضيتُ فيه فترة زمنيَّة ليست بالقصيرة، وكان من أهم النتائج والتوصيات ما يلي:

1- أهمية الترجيح في تفسير كتاب الله تعالى.
2- إن الترجيح لا يكون إلا عند ورود أكثر من قول في تفسير الآية أو بيان المراد منها.
3- مدى معرفة المفسرين وتفاوتهم في الترجيح بين الأقوال في تفسير الآية الواحدة.
4- إن ترجيحات كتاب التهذيب في التفسير اكتسبت أهمية بالغة من ثقافة المفسِّر، فقد كانت ترجيحاته غالبًا مقرونة بالدليل الشرعي والتعليل المنطقي.
5-إن أغلب تصريحات الحاكم الجشمي أتت صريحة بلفظ يدلُّ عليها، كما أتتْ تلميحًا وتضمينًا تُفهم من تركيب العبارة وترتيب الكلام.
5-إن وجوه الترجيح عند الحاكم الجشمي في تفسيره قد تعددت فيما ظهر للباحث، وقد تمثَّل أغلبها بالنظائر القرآنية، والسُّنَّة النبوية، وبعموم اللفظ، وبالسياق، وبأقوال السلف، وباللغة والشعر.

أما التوصيات فكان من أهمها ما يلي:

1- ضرورة دراسة الترجيحات عند المفسرين بشكل عام؛ لما لها من فائدة عظيمة في بيان القول السديد عند تعدُّدِ الأقوال.

2- أوصي بإفراد دراسة كرسالة علمية مستقلة تتناول الترجيحات عند الحاكم الجشمي في تفسيره.
3- أنْ تُخَصِّصَ الجامعات والمعاهد المتخصِّصة مادة مستقلة بالترجيحات التفسيرية تُدرَّس في الأقسام المعنيَّة بالتفسير وعلوم القرآن.

وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين،،،

المصادر والمراجع:

1- ابن تيمية، أبو العباس أحمد تقي الدين، جامع الرسائل، دار العطاء، ط1، 2001 م.
2- ابن ثابت، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، ط2، 1994م.
3- ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتب العلمية، ط1، 1995 م.
4- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية.1984 م.
5- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر.1979 م.
6- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر.
7- الأدنروي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، مكتبة العلوم والحِكم، ط1، 1997م.
8- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة.
9- آل إسماعيل، نبيل بن محمد إبراهيم، علم القراءات نشأته وتطوره وأثره في العلوم الشرعية، مكتبة التوبة، ط1، 2000م.
10-الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، ط1، 2003 م.
11- الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، دار الفكر المعاصر، ط1، 1991م.
12- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله، البخاري، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
13- البيهقي، علي بن زيد، تاريخ بيهق، دار اقرأ، ط1، 2004م.
14- التهانوي، محمد بن علي بن القاضي، موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
15- الجشمي، أبو سعد المحسِّن بن كرامة، التهذيب في التفسير، دار الكتاب المصري، ط1، 2019م.
16- الجشمي، المحسِّن بن كرامة، عيون المسائل في الأصول، دار الاحسان.
17- الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين ط4، 1987م.
18- الحربي، الحسين بن علي حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين (دراسة نظرية تطبيقية)، دار القاسم، ط1، 1996م.
19- الحموي، أبو عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، ط2، 1995م.
20- الحميري، يزيد بن مفرّغ الحميري، ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، مؤسسة الرسالة، 1975 م.
21- الحنفي، عبد القادر بن محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، دار هجر، ط1، 1988م.
22- الدوسري، إبراهيم بن سعيد، معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، مطبوعات جامعة الملك محمد بن سعود، 2004م.
23- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين، التفسير الكبير «مفاتيح الغيب»، دار الفكر، ط1، 1981م.
24- الرازي، فخر الدين محمد بن عمرو، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م.
25- زرزور، عدنان زرزور، الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن، مؤسسة الرسالة.
26- الزركلي، خير الدين محمود بن فارس، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
27- السَّروي، أبو جعفر محمد بن علي شهراشوب، معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين، مطبعة فردين.
28- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار المعرفة، ط3، 1993م.
29- الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفضيلة، ط1، 2000م.
30- الطبراني، أبو القاسم سليمان ، المعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية.
31- كحالة، عمر بن رضا بن محمد، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1993م.
32- المرتضى، أحمد بن يحيى، شرح الأزهار، مكتبة غمضان.
33- المناوي، زين الدين عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب ط1، 1990م.
34- المؤيد بالله، إبراهيم بن القاسم، طبقات الزيدية الكبرى(القسم الثالث) ويُسمَّى: بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد، مؤسسة زيد بن علي الثقافية، ط1، 2001م.
35- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، 1994م.